دراسة :قطاع الزراعة لديه إمكانيات اقتصادية وفنية جيدة لتعزيز النمو الاقتصادي

■ ،،كتب/علي البشيري

كشفت دراسة حديثة أن الزراعة لا تزال تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد اليمني. ونظرا للانفجار السكاني الهائل في المناطق الريفية الواسعة فان الزراعة تلعب دورا رئيسيا في استيعاب اليد العاملة وتوفير الدخل للقادمين الجدد في المستقبل المنظور – هذا إذا تم على الأقل تفادي الهجرة الريفية غير المضبوطة.

وأوضحت الدراسة أن هناك سوقاً محلياً كبيراً ينمو بسرعة عالية ومن المرجح أن يستمر تنامي الطلب على مواصلة التقدم نحو "سوق الصفوة" وصولا إلى ارتفاع قيمة المواد الغذائية نظرا للتوسع العمراني وارتفاع الدخل تدريجيا. كما يتوقع أيضا ارتفاع طلب قطاع الصناعة على القطن والفواكه.

كما أشارت إلى أن قطاعات التصدير موجودة أيضا: فهناك بن المخا الأصيل واللبان والمر والزعفران وغيرها من المنتجات.هناك العديد من المصادر المحتملة للنمو المستقبلي في قطاع الزراعة. فعلى الرغم من عدم تحسن الإنتاجية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن هناك الكثير من المحاصيل لديها بما في ذلك القطن ، والعنب ، والبابايا ، والبن ومحاصيل مزارع الخضروات لتزويد السوق المحلية.

كما أن الكلفة المحلية لهذه المحاصيل منخفضة في حين تمتلك إمكانية كبيرة لتحسين الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه وزراعة المحاصيل. كما أن إمكانية التحسينات الوراثية موجودة أيضا، كما يمكن تحسين أنشطة ما بعد الحصاد والتسويق والتصنيع الزراعي لزيادة القيمة المضافة على امتداد سلسلة القيمة. إن الاستثمار في هذه المحاصيل يتماشى مع الميزة النسبية لليمن.

وخلصت الدراسة الصادرة عن البنك الدولي إلى أن من ضمن التدابير الرئيسية لتحسين ضعف الإنتاجية إصلاح الخدمات الزراعية وتشجيع جمعيات المزارعين. ونظرا لتضاؤل احتمالات الاعتماد الكامل على المياه الجوفية لأغراض الري ، فانه ينبغي التركيز على النظم المستدامة : الزراعة المطرية و حصاد مياه الأمطار والري التكميلي والري بالسيول وغيرها من مصادر المياه السطحية. تشمل التدابير اللازمة لاستخدام المياه في الزراعة ما يلي : (أولا) تنفيذ الإطار التنظيمي بالشراكة مع أصحاب المصلحة على مستوى دول حوض البحر الأحمر والمستوى المحلي (ثانيا) إجراء مزيد من إصلاحات هيكل الحوافز لتعزيز كفاءة استخدام المياه ، (ثالثا) تشجيع جمعيات مستخدمي المياه و (رابعا) إصلاح الخدمات الزراعية والبحوث

ونشر الحزم الفنية للزراعة في ظل شحة المياه.

كما شددت الدراسة على أنه ينبغي تشجيع التفكير غير التقليدي وتدابير السياسة العامة في اليمن، مثل تحفيز نقل الصناعات وزراعة الأشجار التي تستهلك المياه بشكل كبير بعيدا عن بعض الأحواض الحرجة حيثما تقل الفائدة النسبية وهذه التدابير ينبغي تشجيعها في اليمن. ونظرا للاستنزاف الحاد لاحتياطي المياه في بعض الأحواض الهامة ،مثلاً في صنعاء وتعز، والتي تعتبر مهمة بالنسبة لاقتصاد البلاد، فان أي تدبير تقليدية قد لا تستطيع الحفاظ على المياه لفترة طويلة. ومن ناحية أخرى ، فان الخيارات البديلة ، على سبيل المثال ، لتزويد صنعاء بالماء (مثل من خلال تحلية مياه البحر) مكلفة للغاية، وحتى في ظل أفضل السيناريوهات المستقبلية للتقنيات الكفؤة لتحلية المياه، فان كلفة ضخ المياه لمسافة ٢٥٠ كيلومترا من أقرب شريط ساحلي وضد ضغط رأسي يتجاوز ٢٠٠٠ متر ستظل مكلفة.

وأوضحت الدراسة أنه قد تم تقديم ثلاث حزم من الإجراءات للحكومة لتعزيز تطوير الزراعة وإدارة المياه الزراعية : منها حلول الاقتصاد الكلي لرفع حوافز حفر آبار المياه والاستخدام الغير مسئول للمياه وتعزيز الآليات المؤسسية لتشجيع الحفاظ على المياه وترشيد استخدامها ؛ و الحلول التقنية لتطوير ونشر استخدام التقنية اللازمة لتحسين عائدات القيمة المضافة ، ولا سيما العائدات على الموارد المائية الشحيحة و حلول إدارية لإعطاء مزيد من المسؤولية والملكية لإدارة الموارد وتوفير الخدمات للمزارعين ومؤسساتهم، وتحسين نوعية وفعالية تكلفة الخدمات العامة المقدمة لقطاع الزراعة.

وبين البلاغ الصحفي الصادر عن البنك أن البنك نفذ الدراسة برعاية الهيئة العامة لحماية البيئة بوزارة المياه والبيئة والتي تحمل عنوان "لتقييم آثار وتقلبات التغير المناخي على قطاعات المياه والزراعة والآثار المترتبة على السياسات العامة". و استعرضت الدراسة الاتجاهات التاريخية للمناخ في مناطق مختلفة من البلاد وأجرت نماذج إسقاطات مناخية باستخدام نماذج المناخ العالمية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، بما في ذلك تقليص حجم تأثير تغير وتقلبات المناخ على المستوى الإقليمي ومستوى دول حوض البحر الأحمر. كما قيمت الدراسة أيضا آثار تغير المناخ على اثنين من القطاعات الحيوية للاقتصاد اليمني هما: قطاع المياه وقطاع الزراعة ، ووضعت الخيارات المحتملة للتكيف مع التغييرات المناخية، بما في ذلك الآثار المترتبة على السياسات المرتبطة بها .

واستنادا إلى مجموعة من ٢١عملية محاكاة لنموذج المناخ العالمي، فقد وضحت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية في تقريرها التقييمي الرابع معدلات مرتفعة للاحتباس الحراري فوق شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية ، بما في ذلك اليمن أعلى من المتوسط العالمي. ومن المحتمل جدا بأن موجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار الغزيرة سوف تزداد في جميع أنحاء المنطقة، لكن مدى عدم اليقين حول احتمال حدوث تقلبات في معدل هطول الأمطار في المستقبل كبير.

وأشارت الدراسة إلى أن هناك شكوكاً حول اتجاه متوسط الأمطار السنوية والموسمية في اليمن ، ولكن من المرجح أن تكون هناك زيادة في التقلبات ومعدلات هطول الأمطار الغزيرة. وتبدو السيناريوهات التي وضعتها اللجنة الدولية لتغير المناخ لهطول الأمطار معقدة حيث تشير حوالي نصف نماذج المناخ العالمية ٢١ فقط إلى زيادة في متوسط هطول الأمطار السنوية على جنوب غرب الجزيرة العربية. وعموما، فإن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يشير إلى وجود ارتفاع طفيف في متوسط هطول الأمطار، وارتفاع حوادث التقلبات المناخية وهطول الأمطار الغزيرة، مما سيؤدي بشكل فعّال إلى انخفاض متوسط هطول الأمطار المفيدة خلال موسم الزراعة وارتفاع معدل احتمال خطر الفيضانات.

و أظهر تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي معدلات أعلى من متوسط الارتفاعات في درجة الحرارة في اليمن. حيث تعتبر اليمن عرضة لتغير المناخ وآثار تقلب الظروف المناخية نظرا لاعتمادها على المياه وارتفاع المستويات الحالية لاستنزاف المياه. كما أن هذا الخطر الذي يواجهه هذا المورد الطبيعي يقابله نمو سكاني مضطرد وضعف الحوكمة والمؤسسات ، وتدهور الوضع الاقتصادي. كما أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ليست مطمئنة، وستكون هناك بالتأكيد حاجة للتخطيط والدعم الدولي لمساعدة اليمن على التكيف مع مزيد من الضغوط الناجمة عن تغير المناخ وتقلبات الظروف المناخية.

استراتيجية تسويقية جديدة لمؤسسة الاتصالات

■ صنعاء/سبأ

أكد مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، الدكتور علي ناجي نصاري، أن المؤسسة ستعمل على اعتماد استراتيجية تسويقية جديدة تتوافق مع توسع وانتشار خدمات قطاع الاتصالات والمعلومات والتطورات التقنية الحديثة على مستوى البنية التحتية لشبكة الاتصالات والمعطيات التي أحدثت طفرة جديدة في طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة.

وأوضح نصاري في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن من أهم المشروعات الاستراتيجية التي قطعت فيها المؤسسة شوطا كبيراً هو إعادة هيكلتها بهدف إعادة هيكلة الجوانب الإدارية، والاستغلال الأمثل للكوادر البشرية المتاحة.

ولفت إلى أنه تم إعداد الشروط المرجعية ووثائق المناقصة العامة لإعادة الهيكلة، وأيضا تم تأهيل عدد من الشركات العالمية المتخصصة في هيكلة الشركات العاملة في قطاع الاتصالات بشكل عام، وتمثل في كبريات الشركات العالمية.

وقال: وقد تقدم لهذا المشروع أكثر من ثلاثين شركة، تم دراسة تخصصات هذه الشركات وأعمالها، وتم تأهيل ست شركات.

وأضاف: كما تم في المقابل استكمال وإعداد وثائق الشروط المرجعية التي حددت نطاق العمل لمختلف الشركات الاستشارية، والتي تراجع بشكل أساسي مختلف أعمال المؤسسة، بدءاً برسم الأهداف الاستراتيجية مرورا بإعادة النظر وتقييم متطلبات السوق ورسم سياسة تسويقية تنافسية تؤهل المؤسسة لتقديم جديد خدماتها بشكل فعال.

■ د.علي ناجي نصاري

وبين الدكتور نصاري أن هناك مخرجات عديدة لمشروع إعادة الهيكلة الذي يعتبر مشروعاً طويل المدى، لا ينحصر في أعمال سنة أو سنتين، ولكن تطويره يحتاج من كافة كوادر المؤسسة الإيمان الكبير بأهمية أن تقيم المؤسسة ذاتها، وأن تحاول أن تستشرف أفقا جديدة للمنافسة والنجاح، وتعزيز مكانتها كعملاق من عمالقة الاتصالات في اليمن.

وقال: نتطلع إلى أن يمكننا هذا المشروع بعد الانتهاء من تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال خلق ثقافة جديدة لدى كافة العاملين في المؤسسة الثقافة، تتمحور في إعطاء أولويات لتقديم الخدمة الأفضل بالكفاءة العالية والتوجه نحو إرضاء المشترك بصورة أساسية، واستخراج طاقات الموظفين الكامنة بمختلف مستوياتهم بما يرفع من أداء المؤسسة.

وأشار إلى أن الهيكلة أصبحت ضرورة لتغير بيئة الاتصالات، ومواكبة متطلبات المنافسة، وأيضا ضرورة لخلق وتعزيز المؤسسة لدورها الاقتصادي والاجتماعي ورفع قدراتها، وأكد أن إعادة الهيكلة ستعمل على الاستغلال الأمثل للكوادر البشرية المتاحة.

مشيرا إلى أن هناك جوانب هامة في وثيقة الشروط المرجعية، حيث يتعين على الشركة المتقدمة تقديم دراسة للموارد البشرية المتوفرة والنظر في كيفية إعادة توزيعها واستغلالها الاستغلال الأمثل، حيث يتوقع استغلال تلك الموارد البشرية من خلال إنشاء أنشطة توسعية جديدة، سواء من خلال إنشاء شركة جديدة لتقديم خدمات الانترنت أو تراسل المعطيات أو شركة أخرى تتعلق بإنشاء البنية التحتية، والتي تقوم بها الإدارة العامة للإنشاءات بالمؤسسة.

ارتفاع قيمة إنتاج أنشطة التمويل والتأمين إلى ٢٨٠ مليار ريال

■ ،،كتب/علي البشيري

أظهرت إحصائية رسمية ارتفاع قيمة إنتاج أنشطة التمويل والتأمين إلى ٢٧٩ ملياراً و٩٢٠ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م مقابل ٢٠٨ مليارات و٧٦٩ مليون ريال.

وبينت الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن قيمة الاستهلاك الوسيط لهذه الأنشطة بلغت ١٧ ملياراً و٨٨٣ مليون ريال مقابل ١٤ ملياراً و١٧٦ مليون ريال.

كما بلغت مساهمة التمويل والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي ٢٦٢ ملياراً و٣٧ مليون ريال مقابل ١٩٤ ملياراً و٥٩٣ مليون ريال خلال نفس الفترة.

وحقق هذا القطاع نمواً قياسياً بلغت نسبته ٣٤٪ مقابل ١٣٪، ومن المتوقع أن يحقق قطاع التمويل والتأمين نمواً كبيراً خلال السنوات المقبلة.